محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

2024

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

رقم 024/60/37
الأحد الموافق 11/2/2024

في تمام الساعة الرابعة وخمس وخمسون دقيقة من عصر يوم الاحد الاول من شهر شعبان 1445هـ الموافق للحادي عشر من شهر فبراير 2024 عقدت الجمعية العامة العادية لمجموعة بنك قطر الوطني (QNB) اجتماعها رقم 37/60/024، برئاسة سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة وبحضور أصحاب السعادة والسيادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم وذلك في قاعة الاجتماع بفندق فيرمونت- الدوحة:

• **سعادة الشيخ/ فهد بن فيصـــــل بن ثاني آل ثاني**	**نائب رئيس مجلس الإدارة**
• **سعادة الشيخ/ حمـد بـن جبـر بن جاســم آل ثانـي**	**عضواً**
• **السيد/ فهد محمد فهد بوزوير**	**عضواً**
• **السيد/ بدر عبدالله درويـــش فخرو**	**عضواً**
• **السيد/ عبدالرحمن محمد جـــــــولو**	**عضواً**
• **السيد/ عادل حسن بن حســـن الملا**	**عضواً**
• **السيد/ علي يوسف كمال**	**عضواً**

كما حضر الاجتماع كل من:

• **السيد/ عبدالرحمن الجاسم**	**ممثلي إدارة شؤون الشركات**
• **السيد/ عبدالله القايد**	**بوزارة التجارة والصناعة**
• **السيد/ شعلان الحلالجة**	**ممثلي لمصرف قطر**
• **السيد/محمد عيسى**	**المركزي**

كما حضر كل من:

• **السيد/ زياد نادر**	**ممثلي مراقب الحسابات**
• **السيد/جيهان رانائونغا**	**الخارجي لحسابات البنك إرنست ويونغ**

وقد حضر الاجتماع من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

• **السيد/ عبد الله مبارك آل خليفة**	الرئيـــس التنفيـــذي للمجموعـة
• **السادة المدراء العامون التنفيذيون**	
• **السادة المدراء العامـــــــــون**	
• **السادة مساعدي المدير العام**	
• **مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الانضباط والمتابعة**	
• **سكرتارية مجلس الإدارة**	

الإعلان عن النصاب القانوني لعقد الاجتماع وترشيح مقرر للاجتماع وجامعين للأصوات.

بعد أن أفتتح سعادة رئيس الاجتماع، رحب بكلٍ من السادة ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، مندوبي مصرف قطر المركزي، بورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية ومندوبي الصحافة، ثم طلب سعادته من مندوب المراقب الخارجي لحسابات البنك أرنست ويونغ الإعلان عن النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامـة العاديـة للبنك حيث أعلن الآتي:

عدد الاسهم الحاضرة بالأصالة
5,170,416,172 سهماً

عدد الاسهم الحاضرة بالوكالة
2,464,597,911 سهماً

وبذلك يكون مجموع الاسهم الحاضرة اجتماع الجمعية العامة العادية 7,635,014,083 سهماً وهو ما يعادل نسبة 82.67% من مجموع العـــدد الكلـــي لأسهـــم البنـــك والبالـــغ عـــددها 9,236,428,570 سهماً. مما يعني اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

"مرفق قائمة بأسماء حاضري الاجتماع، وعدد الأسهم التي يمثلونها سواء بالأصالة أو بالوكالة".

تعيين مقرر للاجتماع وجامعي أصوات

بعد إعلان السيد/ زياد نادر ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة/ أرنست ويونغ عن توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة البنك، رشح سعادة الرئيس للجمعية السيد/ علي راشد المهندي لتعيينه كمقرر للجمعية العامة العادية وكلاً من السيدين محمد محمود العرعر وفيصل مبارك الهتمي لتعيينهما كجامعين للأصوات وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين وفقاً لقرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/81

بعد إعلان المراقب الخارجي لحسابات البنك عن توفر النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية، رشح سعادة الرئيس للجمعية العامة العادية، التالية أسماؤهم لتعينهم كمقرر وجامع أصوات.

1. السيد/ علي راشد المهندي مقرراً
2. السيد/ محمد محمود العرعر جامع أصوات
3. السيد/ فيصل مبارك الهتمي جامع أصوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

تلا سعادة رئيس مجلس الإدارة، ورئيس الاجتماع جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على السادة المساهمين حاضري الاجتماع على النحو التالي:

1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وخطة عمل البنك لعام 2024.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية البنك وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
3. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليهما.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 65% من القيمة الاسمية للسهم الواحد، أي بواقع (0.65) ريال لكل سهم.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتحديد مكافآتهم.
6. مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالبنك واعتماده.
7. تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2024 وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

بعد تلاوة سعادة الرئيس لبنود جدول أعمال الاجتماع ولعدم وجود اعتراض على جدول الاعمال الذي تشتمل بنوده وفقاً لما حدده القانون، وبعد استفسار سعادة الرئيس من حاضري الاجتماع عما جاء في جدول الاعمال، اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال الجدول:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/82

بعد تلاوة سعادة رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الاجتماع، بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم 024/60/37، على السادة المساهمين المتضمن لجميع البنود التي حددها القانون، لم يرتأى أي من السادة المساهمين إجراء أي تعديل على جدول الأعمال، وعلى هذا وافقت الجمعية العامة العادية على بحث جميع البنود المدرجة عليه دون أي تعديل.

أولاً: كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة

يسرني أن أعلن أننا واصلنا تنفيذ رؤيتنا واستراتيجيتنا بنجاح في عام 2023، وحافظنا على قوة الأداء المالي للبنك، مع إحراز المزيد من التقدم في إدارة المخاطر والامتثال للضوابط والأجندات التنظيمية.

على الرغم من صعوبة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، إلا أن توقعات النمو تحسنت تدريجياً على مدار العام. وكان هذا مدفوعاً بمرونة أداء الاقتصاد الأمريكي، وعملية إعادة الانفتاح في الصين، والتصحيح الكبير في أسعار السلع الأساسية، والسياسات المالية التي وفرت المزيد من الدعم لمنطقة اليورو للحيلولة دون حدوث ركود اقتصادي عميق. وفي غضون ذلك، حدث اعتدال في معدلات التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة بفضل تدابير التشديد الصارم للسياسات النقدية. ولكن تلك التدابير الاقتصادية لم تحقق التأثير المطلوب المتمثل في خفض التضخم إلى النسب المستهدفة من قبل البنوك المركزية الرئيسية، مما أدى إلى استمرار عمليات رفع أسعار الفائدة على مدار العام. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، مما وفر بيئة داعمة للبنوك التي تتمتع باستقرار مصادر التمويل وقوة رأس المال.

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB أداءً قوياً في عام 2023. وتمكّنا من تحقيق نمو في صافي الأرباح الذي بلغ 15.5 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن العام السابق، في حين بلغ الدخل التشغيلي 39.1 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 11%.

ولمكافأة مساهمينا، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 65% من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل 0.65 ريال قطري للسهم الواحد.

QNB هو بنك عالمي يتمتع بإرث قطري عريق. وتتمثل رؤية QNB في أن يكون البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مع السعي إلى أن يكون أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهو ما يتماشى مع هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها. تتطلب استراتيجيتنا العمل باستمرار على تعزيز قدراتنا لمواجهة التحديات في عالم دائم التغير. ومن هذا المنطلق، تركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، مع تقديم أفضل الخدمات لعملائنا. وحددنا ركيزتين تكملان استراتيجيتنا. أولًا، يتم دعم باقة منتجاتنا وخدماتنا بالتكنولوجيا المتقدمة والابتكار كعامل تمكين استراتيجي. ثانياً، نؤمن إيماناً راسخاً بأنه من خلال دمج الاستدامة في نموذج أعمالنا وعملياتنا، سيكون بمقدورنا تقديم مساهمة إيجابية للمجتمعات التي نتواجد فيها.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على التنفيذ الفعّال لاستراتيجيتنا. وفي إطار دورنا كمجلس إدارة، فإننا نقيم الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية بشكل دوري لضمان توافق ما يقدمه البنك وأهداف العمل والنموذج التشغيلي مع ممارسات السوق. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي، هي أمور أساسية لنمونا على المدى الطويل.

ويضمن إطار الحوكمة أن دورنا في مجلس الإدارة لا يقتصر على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية أعمال ومصالح العملاء والمساهمين. وفي العام الحالي، عملنا بجد لتعزيز قدراتنا في إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر، وتحسين عملية الإشراف والرقابة، مع تعزيز سرعة وجودة عملية اتخاذ القرارات. إن رغبتنا المدروسة بعناية في تحمل المخاطر تسمح لنا بالاستفادة من الفرص الجديدة للنمو، وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. علاوة على ذلك، نجحنا في إدارة المخاطر المتزايدة لشبكتنا مع الحفاظ على الامتثال للمتطلبات المتزايدة في جميع البلدان التي نعمل فيها. وأخيراً، يسعى مجلس الإدارة جاهداً إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والتعاون عبر المؤسسة. ومن خلال القيام بذلك، فإننا نعزز القيم والسلوكيات المهمة في دعم أهداف البنك وتطلعاته.

في الفترة القادمة، نتوقع حدوث المزيد من التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي ضوء ذلك، من الضروري الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة والأصول عالية الجودة. وسنواصل تنفيذ استراتيجيتنا من خلال الاستثمار في قدراتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهمينا على التزامهم المستمر ويظل موظفونا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا، فقد كان لجهودهم ودافعيتهم وتفانيهم المستمر في كافة مناطق تواجدنا دور رئيسي في النجاح الذي حققناه خلال العام الحالي.

وبالإنابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، على دعمه المتواصل. ونُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

بفضل دعمكم، نظل واثقين من أننا سنستمر في تحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل للمساهمين وتقديم مساهمة إيجابية في كل المجتمعات التي نعمل فيها.

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/83

استمعت الجمعية العامة العادية إلى كلمة وتقرير مجلس الإدارة الذي قراءهما سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع واللتان تركزتا حول نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31/12/2023 كما اشتملا على تقديم عرض شامل وشرح وافٍ عن أنشطة البنك ونتائجه المالية لعام 2023 وباستماع الجمعية العامة العادية لهذه الكلمة ولهذا التقرير، تكون قد أخذت علماً بما جاء فيهما.

الخطة المستقبلية للبنك (خطة عمل البنك لعام 2024).

بعد انتهاء سعادة الرئيس من قراءة كلمته أنتقل إلى أهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2024، حيث أشار سعادته إلى الاستمرار في تحقيق نمو متوازن ومستدام في الأرباح وتعزيز حقوق المساهمين، إدارة سيولة البنك بفعالية والعمل على تنويع مصادرها، تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها، المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم، تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك، زيادة مساهمة العمليات الدولية في أرباح وموجودات البنك، استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية والمحافظة على نسبة تقطير اعلى من 55%.

وفي نهاية التداول في خطة عمل البنك اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال هذا الموضوع:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/84

استمعت الجمعية العامة العادية لأهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2024 والتي قرأها سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع وهي على النحو الآتي:

- تحقيق نمو متوازن ومستدام في الأرباح وتعزيز حقوق المساهمين.
- إدارة سيولة البنك بفعالية والعمل على تنويع مصادرها.
- تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها.
- المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم.
- تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك.
- زيادة مساهمة العمليات الدولية في أرباح وموجودات البنك.
- استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية.
- المحافظة على نسبة تقطير اعلى من 55%.

وبعد تداول الجمعية العامة العادية في بنود خطة عمل البنك لعام 2024، فإن الجمعية تعتمد هذه الخطة وتصادق عليها.

ثانياً- تقرير المراقب الخارجي عن حسابات البنك لعام 2023م. المقدمة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليه.

تلا السيد/ زياد نادر تقرير المدقق الخارجي قائلًا لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينـا أن البيانات المالية الموحدة لـQNB تُظهـر بصوره عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

كما تلا السيد/ زياد نادر نتيجة تقرير المدقق الخارجي حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية حيث اعلن:

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في 31 ديسمبر 2023

و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفاعلية كافية كما في 31 ديسمبر 2023، من كافة النواحي وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

تقرير حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية في السوق.

النتيجة:

استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، كما في 31 ديسمبر 2023.

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/85

استمعت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني، إلى تقارير المراقب الخارجي (السادة/ أرنست ويونغ) حول البيانات المالية لعام 2024م وحول وصف عمليات و ضوابط الرقابة الداخلية و حول الامتثال لقانون هيئه قطر للأسواق المالية و التشريعات ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية في السوق والتي القاها السيد/ زياد نادر، وقد صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على ما جاء في هذا التقرير .

ثالثاً: مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

أشار سعادة الرئيس إلى أن الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر تم نشرهما

في الصحف المحلية، ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول البيانات المالية.

مساهم لم يعرف بنفسة (1):
شكراً رئيس المجلس و السادة الأعضاء على مجهودهم، وتفضل متسائلًا عن انخفاض قيمة العملة في مصر وتركيا كيف سيتعامل البنك معها في الربع القادم من السنة، خصوصاً وأننا ناقشنا توقعات 2024، فرع البنك في مصر مدرج ولكن ليس عليه تداول، أضاف سؤال اخر بخصوص البنوك الرقمية في قطر وما الدول التي سيكون فيها بنوك رقمية؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة: شكراً على هذا السؤال، سنجيب على السؤال الخاص بالعملة في الربع القادم، كما تعلم البنك متواجد في اكثر من دولة وبعض الدول حصلت لعملتها تقلُبات في الآونة الأخيرة ولكن البنك دائماً يأخذ احتياطاته

في التعامل مع هذه الأمور، ونتمنى أن يستقر وضع العملة في مصر ويكون وضعها جيد ولكن في حال مصر او تركيا او اندونيسيا او أي مكان اخر متواجد فيه البنك اعتقد الوضع المالي القوي للبنك قادر على التعامل مع هذه التجاوزات او التقلبات التي تحدث، ونفس ما رأينا في السابق في تركيا كان هناك تناقص في العملة ولكن لم تؤثر على إداء المجموعة.

أما بالنسبة للبنك الأهلي في مصر فهو مدرج دون تداول بسبب عدم وجود سيولة في السوق، وسننظر في المستقبل في آلية تحسين سيولة البنك فيما يتعلق بالأدراج والتداول في سوق مصر .

أما بخصوص البنوك الرقمية نحن حالياً لدينا بنك رقمي في تركيا ويعمل من فترة طويلة وأداؤه جداً ممتاز وفي نمو مستمر وأرقام قياسية ونحن نحاول الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على بعض الأماكن التي نحن نتواجد فيها كالسعودية ومصر وحتى في قطر، طبعاً هناك بعض التشريعات موجودة التي تحتاج الى مراجعة محلية ولكن متى ما كانت هذه التشريعات موجودة وجاهزة سنكون من البنوك الأولى التي تقدم على خدمة البنك الرقمي، ونحب التأكيد على أن البنك الرقمي في صلب استراتيجية البنك ونعتبرها من أهم عوامل النمو في المستقبل وهناك فرص حيث إننا متواجدون في دول يوجد فيها عدد سكاني كبير مثل إندونيسيا وإفريقيا وهذه فرصة جيده للتوسع عن طريق البنوك الرقمية.

وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/86

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في البيانات المالية لمجموعة البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وبعد التداول بما جاء في هذه البيانات، واستماع السادة المساهمين إلى إجابات سعادة الرئيس على اسئلتهم واستفساراتهم فإن الجمعية العامة العادية تصادق على البيانات المالية المدققة من قبل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة (أرنست ويونغ) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

رابعاً: مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام 2023م.

بداية، أفاد سعادة الرئيس بأنه في ضوء النتائج المالية لعام 2023 واستناداً إلى الهدف المتمثل في تحقيق أكبر عائد على حقوق المساهمين في المدى المتوسط والطويل، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى المساهمين لعام 2023 والبالغ (15.5) مليار ريال قطري على النحو الآتي:

1) توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 65% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (0.65) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (6.0) مليار ريال قطري ستة مليارات ريال قطري.

2) تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (12) مليار ريال قطري.

3) تحويل مبلغ (1.15) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.

4) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.

5) تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (6.8) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

هذا وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على التوصية التي تقدم بها سعادة الرئيس والمتعلقة بتوزيع صافي أرباح مجموعة البنك العائد إلى مساهمي البنك وفقاً لما جاء أعلاه. ووفقاً لما أشار إليه سعادة الرئيس باتخاذها القرار الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/87

في ختام تداول الجمعية العامة العادية، في مقترح مجلس الإدارة الخاص بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (15.5) مليار ريال قطري، فإن الجمعية العامة تصادق على توصية مجلس الإدارة بتوزيع صافي أرباح البنك على النحو الآتي:

1. توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 65% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (0.65) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (6.0) مليار ريال قطري ستة مليارات ريال قطري لا غير .
2. تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (12) مليار ريال قطري.
3. تحويل مبلغ (1.15) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4. تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5. تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (6.8) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم.

في بداية تداول الجمعية العامة العادية لبند إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م.

ثم نبه سعادته السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفاً تفصيلياً متضمناً القروض النقدية والاعتمادات والضمانات وأية مبالغ أخرى قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، ويفترض أن يكون السادة المساهمين قد اطلعوا على هذا الكشف حسبما جاء في الإعلان الذي تم نشره في الصحف المحلية وفي الدعوة التي أرسلت إليهم.

ثم تلا سعادته توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإبراء ذمتهم، كما تلا سياسة مكافآت أعضاء المجلس والآلية المتبعة في ذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي والسياسة المعتمدة من الجمعية العامة العادية للبنك باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

استناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 6/2008، الصادر بتاريخ 14/1/2008م فقد اعتمدت الجمعية العامة العادية باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية بحيث تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.

1. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 5% من أرباح العام.
5. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 24/2/2015 بهذا الخصوص.

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف مكافآت لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وفقاً لما هو وارد في القرار:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/88

أولاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

ثانياً: سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

استناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 6/2008 الصادر بتاريخ 14/1/2008 بخصوص إعتماد الجمعية العامة العادية لسياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الآتية:

1. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 5% من صافي أرباح العام.
5. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 24/2/2015 بهذا الخصوص

ثالثاً مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف المكافآت التالية لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء المجلس.

1- مكافأة سعادة رئيس المجلس والسادة أعضاء المجلـــس	15.500.000 ريال قطري
2- مكافأة سعادة رئيـس اللجنـــة التنفيذيـة والسادة الأعضـــاء	360.000 ريال قطري
3- مكافأة سعادة رئيس لجنة المخاطر والسادة الأعضاء	360.000 ريال قطري
4- مكافأة سعادة رئيس واعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت والسياسات	360.000 ريال قطري
5- مكافأة سعادة رئيس واعضاء لجنة التدقيـق في مجـلـس الإدارة	360.000 ريال قطري
المجمـــوع	16.940.000/= ريال قطري

سـادساً: تقرير الحوكمة السنوي لعام 2023م.

تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة موضحاً أنه استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يسرنا أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة QNB لعام2023 والذي تم إعداده باللغتين العربية والإنجليزية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والإشرافية وهو متاح خارج القاعة وعلى الموقع الإلكتروني للبنك، ويمكن لجميع المساهمين الحصول على نسخة منه للاطلاع عليه.

تضمن التقرير منجزات مجموعة QNB التي ساهمت في تعزيز إطار الحوكمة الخاص بها بشكل يتماشى مع آخر المستجدات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة وذلك باعتبارها ركن أساسي لرفع كفاءة عمليات المجموعة ويحقق توجهاتها الاستراتيجية واستدامتها ورؤيتها الهادفة إلى الحفاظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا ويلبي تطلعات مساهمينا.

وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي بهذا الخصوص:

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/89

باطلاع الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة البنك لعام 2023 والذي تم إعداده وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تقرير الحوكمة السنوي الخاص بمجموعة البنك لعام 2023م.

سابعاً: تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2024.

في بداية تداول هذا البند طلب سعادة الرئيس من المدقق الخارجي الخروج من القاعة لتتم مناقشة هذا البند من قبل الجمعية، وبعد خروج المدقق الخارجي من قاعة الاجتماع أشار سعادة الرئيس إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بأن لا تتجاوز مدة تعيين المراقب الخارجي لخمس سنوات متصلة.

وبما أنه قد مضى على تعيين المراقب الخارجي الحالي أرنست ويونغ (EY) سنة واحدة فقط، فإن مجلس الإدارة، يوصي الجمعية العامة العادية بتعيين السادة أرنست ويونغ (EY) كمراقب خارجي لحسابات مجموعة البنك لعام 2024م، بأتعاب مقدارها 4,760,000.00 ريـال قطري (أربعة ملايين وسبعمائة وستون ألف ريال قطري لا غير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجي. وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية قرارها الآتي:

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

قرار رقم: ج ع ع/024/60/37/90

تداولت الجمعية العامة العادية في موضوع تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2024، واستناداً إلى توصية مجلس الإدارة بموجب قراره رقم م أ/023/6/59/272/2927 الصادر بتاريخ 28/11/2023، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تعيين السادة أرنست ويونغ (EY) ليكون مراقباً خارجياً لحسابات البنك لعام 2024 بأتعاب قيمتها 4.760.000 ريال قطري (أربعة ملايين وسبعمائة وستون ألف ريال قطري لا غير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية لهذا التعيين.

هذا وفي تمام الساعة الخامسة وسبعة عشر دقيقة، أعلن سعادة الرئيس انفضاض اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فيصل مبارك الهتمي
جامع أصوات

محمد محمود العرعر
مدير بمكتب مجلس الإدارة

علي راشد المهندي
مقرر الجمعية العامة العادية

زياد نادر
ممثل مراقب الحسابات الخارجي أرنست ويونغ